دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر
ـ دراسة برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ـ

أ. أحمد ضيف *

مقدمة :

لقد اهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بإشكالية النمو الاقتصادي. وترجع الدراسات الكلاسيكية مسلسل النمو إلى عاملي العمل والرأسمال. إلا أن الأبحاث الحديثة والمتعلقة بنظريات النمو الداخلي بينت أن تفاوت النمو الاقتصادي عبر البلدان يعود إلى عوامل إضافية ، هذه النظريات ترى أن نسبة النمو الاقتصادي المستديم محددة من طرف السياسة الاقتصادية المتبعة وبعض العناصر الأخرى ، فأصبحت بذلك الدراسات النظرية والتطبيقية لهذه السياسات الاقتصادية تحتل مكانا بارزا في مجمل الدراسات الاقتصادية. ويحتل الاستثمار العمومي مكانة هامة كجزء من سياسة الإنفاق العام للدولة ، باعتباره يمثل نسبة معتبرة من حجم النفقات الإجمالية. وتسعى الحكومة من خلال الاستثمار العمومي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها تلبية حاجيات المجتمع الأساسية من مرافق ضرورية كالطرقات والمدارس والمستشفيات... الخ ، كما تسعى من خلال هذا الإنفاق إلى رفع معدل النمو الاقتصادي والحفاظ عليه مستقبلا .

ولقد شهدت السياسة المالية في الجزائر مؤخرا تغيرات كبيرة في جانب الإنفاق العام وخاصة جانب الاستثمارات العمومية ، من خلال المشاريع الكبرى التي برمجت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2009/2005) ، وذلك بهدف دفع عجلة النمو إلى الأمام من خلال معدلات موجبة ومرتفعة قابلة للاستدامة.

ومن هنا تبرز معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة في « ما مدى تأثير برامج الاستثمار العمومي على استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر؟ »

وللإجابة على هذا التساؤل ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الأول : النمو الاقتصادي ومحددات استدامته.

المحور الثاني : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر ومصادره.

المحور الثالث : دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق.

* قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج ـ البويرة.

المحور الأول : النمو الاقتصادي ومحددات استدامته.

لقد تعدد تعاريف النمو الاقتصادي واختلفت النظريات الاقتصادية في تحديد محدداته ، وذلك حسب ظروف ظهور كل نظرية ودرجة التقدم الاقتصادي ، ولذلك سنركز على أهم التعاريف للنمو الاقتصادي وكذا أهم محدداته ابتداء من النظرية الكلاسيكية إلى النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

1 ـ تعريف النمو الاقتصادي :

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي وذلك حسب وجهات نظر الاقتصاديين وكذا الظروف الاقتصادية السائدة في فترة تحديد التعريف ونذكر من أهمها :

يعتبر(P. A. Samuelson) الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي ، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه[1]. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه « الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي »

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان[2].

يعرف (Simon Kuzent) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 النمو الاقتصادي بأنه « ارتفاع طويل الأجل في إمكانات عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان ، وتستند هذه الإمكانات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها » [3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي :

ـ أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وليس في الدخل الإجمالي فقط : ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.

ـ أن تكون الزيادة حقيقية وليست اسمية : لذلك فإن تحقيق زيادة في

---

(1) Belmokadem Mustapha, efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen , Algérie, 1994 , P : 09.

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 11.

(3) Todaro & Smith "Economic Development 8th edition", Addison Wesley 2003, p : 85.

متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار « التضخم » ، (لإمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الأسعار فقط).

ـ تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي ، وبذلك يكون النمو الاقتصادي حقيقيا ومستداما ولا يتأثر بالصدمات المؤقتة كارتفاع أسعار النفط مثلا وانخفاضها.

وعليه من خلال الشروط السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه « حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ».

ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي حيث :

معدل النمو الاقتصادي الفردي النقدي (الخاص بكل فرد)=معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =معدل النمو الاقتصادي الاسمي ـ معدل التضخم

2 ـ محددات النمو الاقتصادي :

إن الحديث على محددات ومصادر النمو الاقتصادي تقودنا إلى دراسة مفهوم النمو الاقتصادي عبر المدارس الاقتصادية ، باعتبار محدداته قد تغيرت من مدرسة إلى أخرى ، ونحن في هذا الصدد لانتطرق إلى مختلف هذه النظريات وإنما نعطي باختصار أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ، كما نركز على نظريات النمو الاقتصادي الحديثة والتي تعطي أهمية كبيرة للعوامل الخارجية ومنها السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومات ، وسنركز في بحثنا هذا على سياسة الإنفاق الاستثماري العمومي.

يورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي ، ولكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن أن نذكر العوامل التالية :

أ ـ اليد العاملة : يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية) ، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق ، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد

العاملة مرتبطا بزيادة المهارات والتعليم والتدريب التي تعتبر أعمالا استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري[1] ، ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة.

ب ـ رأس المال : وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى ، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية ، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، فالتراكم الرأسمالي أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع جزء من دخله في مرحلة ما وادخاره أي عدم استهلاكه ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعده على زيادة إنتاجه.

ج ـ التقدم التقني : إن التقدم التكنولوجي والتقني يتضمن خلق أفكار جديدة والتي تكون غير متسمة بالتنافس ، أي أن استهلاك شخص لها لايؤثر على المقدار المتاح منها لأي شخص آخر ، فإدخال هذه الأفكار الجديدة في عملية الإنتاج سيساعد على زيادة النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال ، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة ، الطرق الفنية الجديدة للإنتاج ، التحسن في التنظيم والإدارة ، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل.

وهذه العوامل السابقة يمكن إدراجها في دالة الإنتاج والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي : $Y = F(A, K, L)$

حيث تمثل :

Y : تمثل حجم الإنتاج مقاسا بالقيمة المضافة.

L : تمثل حجم اليد العاملة مقاسا بعدد المشتغلين أو مجموع ساعات العمل.

K : تمثل حجم رأس المال ويقاس بإجمالي الأصول الثابتة.

A: والتي تتمثل في مختلف العوامل التي تؤثر في الإنتاج ماعدا اليد العاملة ورأس المال.

د ـ محددات غير مباشرة للنمو الاقتصادي : إن العوامل السابقة لاتعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي ، وإنما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو ، إلا أنها ليست مسبباتها النهائية وذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل

(1) محمد عزيز ، محمد عبد الجليل أبو سنينة ، مبادئ الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، جامعة قار يونس ، ليبيا ، 2002 ، ص 743.

أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دورا مهما في تحديد سرعة النمو الاقتصادي[1] ، فيوجد مثلا ترابط بين النظام القانوني لمجتمع ما والمستوى التقني لهذا المجتمع. ومن هنا يتبين لنا أن معرفة اثر تطور تراكم رأس المال أو التقدم التقني أو حجم اليد العاملة على الإنتاج لوحده لاتكشف لنا كافة محددات النمو الاقتصادي وإنما هناك أمور أخرى كثيرة غير مباشرة يمكن أن تؤثر في عملية النمو الاقتصادي ، ومن بين أهم العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي ـ سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق التأثير على العوامل الأساسية « K.L.A ») ـ سياسة الإنفاق العام المعتمدة من طرف الحكومة وخاصة الإنفاق الاستثماري باعتباره إنفاقا منتجا.

إن الاستثمار العمومي يمكن أن يحدث آثارا ايجابية على النمو الاقتصادي وذلك من خلال التأثير المباشر « القصير الأجل » والتأثير غير المباشر « الطويل الأجل » ، فالتأثير الأول يكون عن طريق القيمة المضافة التي تخلقها الاستثمارات العمومية سواء الأنشطة الإنتاجية من طرف الدولة أو عن طرق الدعم المقدم للقطاع الخاص ، أما التأثير الثاني الطويل الأجل فيكون من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتهيئة الظروف المناسبة لخلق نشاطات القطاع الخاص[2].

إن التأثير المباشر للاستثمار العمومي قد لايدوم باعتباره مرتبطا بحجم الإنفاق الحكومي ، فإذا انخفض هذا الإنفاق تنخفض معه القيمة المضافة المحققة وبالتالي ينخفض النمو الاقتصادي. أما التأثير غير المباشر لهذا الاستثمار فإنه مرتبط بتهيئة المناخ المناسب لاستثمارات أخرى في المستقبل للقطاع الخاص ، وبالتالي حتى ولو انخفض الإنفاق الاستثماري العمومي مستقبلا فإن الإنفاق الخاص سيعوض هذا النقص وبالتالي تكون هناك استدامة واستقرار في معدلات النمو السنوية.

لقد انطلقت الجزائر بعزم في سياسة تهدف إلى ضمان النمو الاقتصادي المستديم ، ورفع مستوى المعيشة لدى المواطنين ، وذلك عن طريق تدخل الدولة بتطبيق برنامجين تنمويين ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001 و2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من سنة 2005 إلى سنة 2009،وفي كلا البرنامجين كان للإنفاق الاستثماري نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق العام ، وهذا ما قادنا إلى التفكير في دراسة ما مدى تأثير الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي؟ وكيف يسهم في استدامة هذا النمو؟

المحور الثاني : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر ومصادره.

(1) كلاوس روزه ، ترجمة عدنان عباس علي ، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي ، منشورات جامعة قاريونس ، تونس ، الطبعة الأولى ، 1990 ، ص 12.

(2) سهير أبو العينين ، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167 ، معهد التخطيط القومي ، جمهورية مصر العربية ، يوليو 2003 ، ص 99.

إن الهدف من هذا المحور هو تحليل معدل النمو في الجزائر ومحاولة ربطه مع أهم المصادر التي تحققه. في البداية نقوم بمقارنة معدل النمو الجاري مع معدل النمو الحقيقي في الجزائر لأن الأصل في القيمة الحقيقية وليس القيمة الجارية ، ثم نحاول معرفة أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر وبذلك معرفة مصادر هذا النمو.

1 . تحليل النمو الاقتصادي الاسمي والحقيقي في الجزائر

إن تحليل النمو يعني دراسة نمو النشاط الإنتاجي. لتقدير هذا النشاط نلجأ إلى أحسن مجمع يعبر عن مجموع الإنتاج هو الإنتاج المحلي الإجمالي « PIB » والذي يقدر بالقيمة الاسمية (بالأسعار الجارية PIB_N) أو الحقيقية (بالأسعار الثابتة PIB_R). وبذلك فالزيادة في هذا الناتج ترجع إما للزيادة الحقيقية في الكميات أو الزيادة في الأسعار. عند تحليل النمو يهمنا التغير في الكميات فقط. إن التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي ويسمى بمعدل النمو. نعبر عنه رياضيا كالآتي[1] :

$$T\dot{C}r^{t} = \frac{PIB_{R}^{t} - PIB_{R}^{t-1}}{PIB_{R}^{t-1}}$$

بحيث :

$T\dot{C}^{t}r$: معدل النمو الحقيقي للسنة الحالية.

$PIB_R^{\,t}$: الإنتاج الحقيقي للسنة الحالية.

$PIB_R^{\,t-1}$: الإنتاج الحقيقي للسنة السابقة.

كما انه للانتقال من الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي إلى الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي نقوم بقسمة الأول على مكمش الناتج المحلي الإجمالي (Déflateur) للحصول على الثاني. ولكن قيمة المكمش غير متوفرة في إحصائيات الاقتصاد الجزائري ولذلك نستعين بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بدل المكمش والنتائج تكون متقاربة باعتبار قيمة الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك قريبة من قيمة المكمش. ومنه :

$$PIB_R = \frac{PIB_N}{IP}$$

حيث : **IP** : مؤشر الأسعار

يمكن ملاحظة تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ابتداء من

(1) البشير عبد الكريم ، محددات البطالة ، دراسة اقتصادية قياسية (حالة الجزائر) ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة« الاقتصاد والإحصاء التطبيقي » ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، الجزائر ، جوان 2003 ، ص 161.

سنة 1989 باعتبارها سنة بداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى غاية سنة 2009 باعتبارها آخر سنة للبرنامج الثاني الخاص بدعم النمو الاقتصادي.

الجدول التالي يبين لنا تطورات الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي في الجزائر حسب النظام المحاسبي للأمم المتحدة ، بالإضافة إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الجدول رقم (1) : تطور الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي. الوحدة : مليون د.ج

البيان / السنوات	10^{6*} PIB$_N$ ×	* IP	10^6PIB$_R$ ×	PIB $_N$ %	PIB $_R$ %
1989	422043.0	100	422043	/	/
1990	554388,1	120.2	461221.381	31.36	9.28
1991	862132,8	150.8	571706.101	55.51	23.95
1992	1074696	197.5	544149.873	24.66	.4.82
1993	1189725	240.2	495305.995	10.70	.8.98
1994	1487404	316.3	470251.028	25.02	.5.06
1995	2004994,7	406.2	493597.907	34.80	4.96
1996	2570028,9	488.8	525783.327	28.18	6.52
1997	2780168	518.4	536297.84	8.18	2.00
1998	2830490,7	550.7	513980.516	1.81	.4.16
1999	3238197,5	562.2	575986.748	14.40	12.06
2000	4123513,9	558.7	738055.11	27.34	28.14
2001	4227113,1	578.2	731081.477	2.51	.0.94
2002	4522773.3	591.29	764899.339	6.99	4.63
2003	5252321.1	611.8	858502.958	16.13	12.24
2004	6149116.7	639.8	961099.828	17.07	11.95
2005	7561984.3	652.1	1159635.68	22.98	20.66
2006	8514838.8	663.9	1282548.4	12.60	10.60
2007	9362690.3	689.81	1357285.38	9.96	5.83
2008	11069025.2	720.3	1536724.31	18.22	13.22
2009	10017515.1	713	1404981.08	.9.50	.13.43

المصدر : * منشورات الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S).

ويمكن ملاحظة تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والاسمي والحقيقي من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (01) : تطور الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي

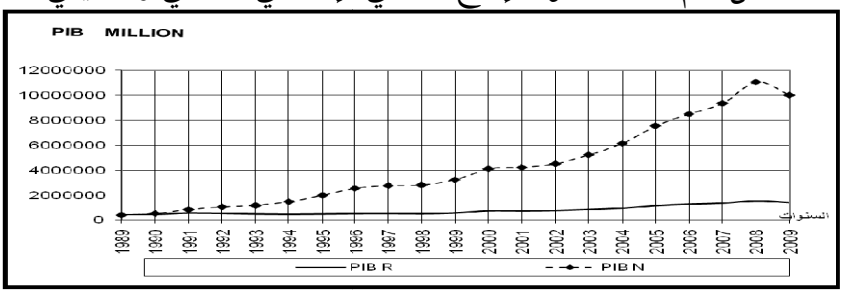

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (01).

من خلال التمثيل البياني نلاحظ تباعد منحنى الإنتاج الاسمي عن منحنى الإنتاج الحقيقي من سنة إلى أخرى ، وهذا يدل على أن الزيادات المتتالية للإنتاج من سنة إلى أخرى كانت ناتجة بالدرجة الأولى إلى زيادة الأسعار ، أما الكميات فكانت تتزايد بقيمة اقل من زيادة الأسعار ، وهذا ما يوضحه الارتفاع المستمر والكبير للرقم القياسي للأسعار ، وعليه لايمكن الاعتماد على قيم الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي في تحليلنا لمعدل النمو الاقتصادي ودراسة مدى استدامته واستقراره. وعليه لابد من الاعتماد على الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وحساب معدل النمو الاقتصادي خلال كل سنة ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي لتغيرات معدلات النمو الاسمية والحقيقية :

الشكل قم (02) : تطور معدلات النمو الاسمية والحقيقية

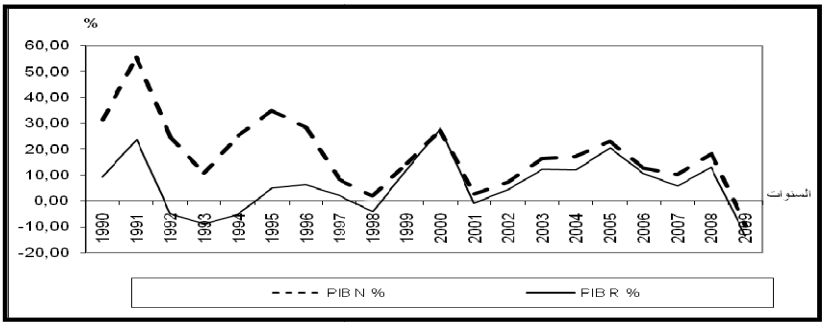

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01).

من خلال المنحنى نلاحظ عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي فهي دوما في تذبذب صعودا ونزولا سواء الاسمية أو الحقيقية ، كما نلاحظ بأن معدلات النمو الاسمية أصبحت قريبة جدا من معدلات النمو الحقيقية وذلك ابتداء من سنة 1999 ، وهذا نتيجة سياسة الحكومة التي انتهجتها لأجل محاربة التضخم ، فنحن نعلم بان : **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي « معدل النمو الاقتصادي الاسمي ـ معدل التضخم** وبالتالي كلما انخفض معدل التضخم اقتربت

قيمة معدل النمو الاسمي من قيمة معدل النمو الحقيقي حتى يتساويان عند معدل تضخم يساوي الصفر.

إن ملاحظتنا لعدم استقرار واستدامة معدل النمو الاقتصادي وتذبذبه المستمر يقودنا إلى البحث عن أسباب عدم الاستقرار ، وكذلك البحث عن الطريقة التي يمكننا من خلالها الحفاظ على معدلات نمو حقيقية موجبة ومستدامة. وللإجابة على هذه التساؤلات وجب علينا معرفة أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر حتى نتمكن من معرفة الأسباب ومعالجتها.

2 : القطاعات المحركة للنمو :

لمعرفة أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر نقوم بدراسة لتطور معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الجزائري ونستعين بالجدول التالي لحساب مختلف معدلات النمو :

الجدول رقم (02) : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الوحدة : مليون د.ج

القيم المضافة / السنوات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	المحروقات	بناء وأشغال عمومية	خدمات
1999	359665,8	270395,5	1000054,3	271257,7	770275,8
2000	346171,4	290749,6	1616314,7	292046,3	842670,4
2001	412119,5	315230,5	1443928,1	320507,1	921785,1
2002	417225,2	337556,2	1477033,6	369939,3	1004158,6
2003	510033	344868,9	1873206,8	401014,4	1133205,9
2004	580505,6	388193,4	2319823,6	458674,0	1303182
2005	518615,8	418294,9	3352878,4	505423,9	1518930
2006	641285	449488,9	3882227,8	610071,1	1698124,9
2007	704200,7	479811,1	*4089308,6*	732720,7	1933206,1
2008	711754,0	519501,1	4997554,5	869988,6	2147027,8
2009	926372,0	573066,6	3109038,9	1000054,9	2384560,1

المصدر : منشورات الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S

إن الجدول السابق يبين بأن في كل السنوات قيمة الإنتاج في قطاع المحروقات هي الأكبر ، وعليه يمكن أن يكون هذا القطاع هو المحرك والمتحكم في النمو الاقتصادي الكلي. ولمعرفة ذلك نقوم بحساب معدل نمو الإنتاج في قطاع المحروقات ومعدل نمو باقي القطاعات ، ونقارنهما بمعدل النمو الاقتصادي الكلي كما يلي :

الجدول رقم(03) : تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية

القيم المضافة / السنوات	المحروقات	%	باقي القطاعات	%	PIB %
1999	890943,3	/	1671594,8	/	/
2000	1616314,7	81,42	1771637,7	5,98	27.34
2001	1443928,1	.10,67	1969642,2	11,18	2.51
2002	1477033,6	2,29	2128879,3	8,08	6.99
2003	1873206,8	26,82	2389122,2	12,22	16.13
2004	2319823,6	23,84	2730555	14,29	17.07
2005	3352878,4	44,53	2961264,6	8,45	22.98
2006	3882227,8	15,79	3398969,9	14,78	12.60
2007	4089308,6	5,33	3849938,6	13,27	9.96
2008	4997554,5	22,21	4248271,5	10,35	18.22
2009	3109038,9	.37,79	2384560,1	14,97	.9.50

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (02)

الشكل رقم(04) : علاقة النمو الاقتصادي بنمو باقي القطاعات

الشكل رقم(03) : علاقة النمو الاقتصادي بنمو قطاع المحروقات

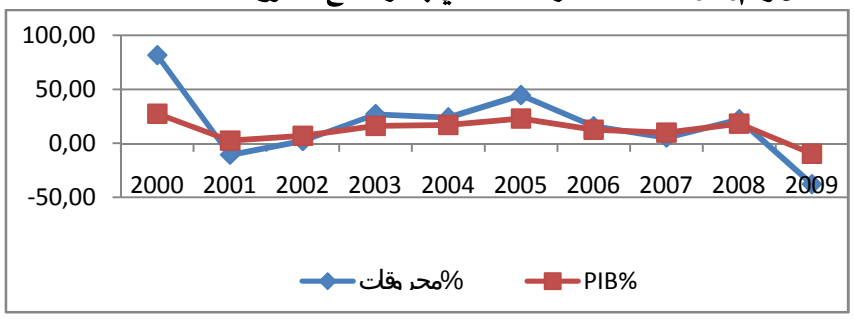

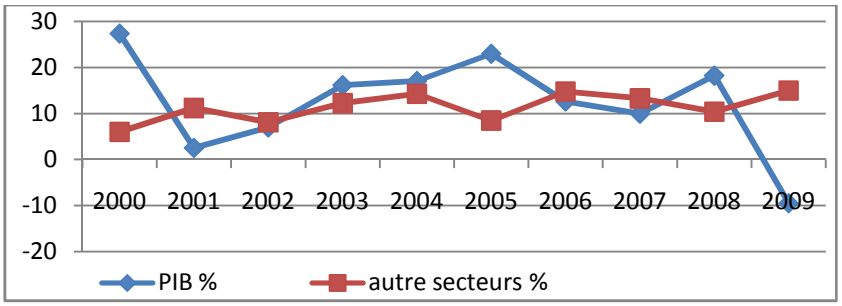

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (03)

من الرسم أعلاه يمكن الجزم بان قطاع المحروقات هو القطاع المحرك للنمو الاقتصادي في الجزائر ، باعتبار تغيرات معدل النمو الاقتصادي تتبع تغيرات معدل نمو الإنتاج في قطاع المحروقات وذلك خلال كامل السنوات. فإذا انتعش هذا الأخير بسبب ارتفاع سعره فإن معدل النمو العام يزداد تبعا لذلك. أما باقي القطاعات فلا نستطيع ملاحظة العلاقة الطردية بين نمو إنتاج القطاعات والنمو الاقتصادي العام ففي كثير من السنوات نلاحظ علاقة عكسية بين نمو هذه القطاعات والنمو الاقتصادي العام وهذا ما يدل على أن هذه القطاعات مثبطة للنمو الاقتصادي في كثير من السنوات. وعليه كنتيجة عامة النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط أساسا بقطاع المحروقات أي بأسعار البترول فهي المتحكمة في تغيراته ، وعليه فالحديث عن نمو اقتصادي مستدام وغير متذبذب يقودنا لدراسة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والذي هو كذلك غير مستقر كما رائنا في الشكل رقم (04) فهو متذبذب وغير مستقر ، فكيف يمكن الحفاظ على معدلات نمو موجبة ومستدامة من خلال سياسة الاستثمارات العمومية باعتبار الجزائر تملك موارد مالية ضخمة.

المحور الثالث : دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر (واقع وآفاق).

ترى الدراسات الحديثة أن المكونات المختلفة للإنفاق العام ليس لها نفس الأثر على النمو الاقتصادي ، ومعظم هذه الدراسات تركز غالبا على أثر رأسمال العام على الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي ، ولقد كانت هناك عدة دراسات قياسية حول البلدان السائرة في طريق النمو وتوصلت الدراسات إلى أن الإنفاق العام الاستثماري يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، ففي حالة باكستان بين Haque and Monteil (1994) أن نفقات الاستثمار العام لها مفعول تشجيعي على الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي ، وفي دراسة قام بها Dessus and Herrera على مجموعة من البلدان النامية توصلا إلى أن الإنفاق العام الاستثماري هو بمثابة القاطرة التي تقود التنمية الاقتصادية في هذه البلدان[1].

أما بالنسبة إلى الجزائر فالمتتبع لتطور النفقات العامة منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية سنة 1989 إلى حد الآن ، يلاحظ التزايد الملحوظ في

(1) إبراهيم منصوري ، مداخلة بعنوان « مفعول السياسة المالية على النمو الاقتصادي : مقارنة بين المغرب وتونس ومصر » ، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، فندق الأوراسي ، الجزائر ، أيام 14 ـ 15 نوفمبر 2005.

حجمها سواء في القيمة الاسمية أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول ودخول الجزائر في برامج إنعاش ودعم النمو الاقتصادي من خلال البرامج الضخمة للإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الاستثماري ، وذلك عن طريق تدخل الدولة بتطبيق برنامجين تنمويين ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه أربعة سنوات (بين سنتي 2001 و2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من سنة 2005 إلى سنة 2009 ، وفي كلا البرنامجين كان للإنفاق الاستثماري نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق العام ، وهذا ما قادنا إلى التفكير في دراسة ما مدى تأثير الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي واستدامته؟

دوافع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وأثرها على هيكل الإنفاق العام:

إن السبب الجوهري الذي أدى بالجزائر إلى تغيير سياستها المالية وخاصة في جانب الإنفاق العام ، حيث أصبحت تتبع سياسة توسعية من خلال البرامج الضخمة للإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي هو ضعف معدل النمو الاقتصادي المسجل في الفترات السابقة ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وتزايد الاعتماد على الريع البترولي كمحرك أساسي للاقتصاد ، كما أن توفر الأموال اللازمة لهذه البرامج نتيجة ارتفاع أسعار البترول شجع الحكومة على الخوض في هذه البرامج ، وذلك كمحاولة للوصول إلى معدل نمو اقتصادي خارج المحروقات مقبول وذلك للتقليل من الاعتماد على البترول كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

ولهذه الأسباب طبقت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه أربعة سنوات (بين سنتي 2001 و2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من سنة 2005 إلى سنة 2009. فالبرنامج الأول (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) الذي كان من أهدافه الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني ، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة 7% ، وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى لايتسع المجال لذكرها.

أما برنامج دعم النمو الاقتصادي فإنه يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه

الاجتماعي من جهة ومساعد على تحسين مستوى معيشة السكان من جهة أخرى وذلك بتنمية البنية التحتية للبلاد ، لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية.

إن تطبيق هذه البرامج رفع من قيمة الإنفاق الحكومي سواء الخاص بالتسيير أو الإنفاق الاستثماري ، كما أدت هذه البرامج إلى تغيير هيكل النفقات العامة وهذا ما يبرزه الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر (1997 . 2009)

الوحدة : مليون د.ج

السنوات		1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نفقات التسيير	القيمة	664717	760322	817693	830085	948760	1050000	1097390	1232610	1452000	1662000	2227400	2661300	1179380
	النسبة إلى النفقات العامة	70,25	74,34	74,43	70,58	65,33	67,31	64,13	58,55	57,09	52,87	53,34	48,61	62,81
نفقات التجهيز	القيمة	281500	262375	280884	346010	503600	510000	613720	8725000	1091400	1480600	1948400	2813300	698400
	النسبة إلى النفقات العامة	29,75	25,66	25,57	29,42	34,67	32,69	35,87	41,45	42,91	47,10	46,66	51,39	37,19
مجموع النفقات		946217	1022697	1098577	1176095	1452360	1560000	1711110	1877780	2105100	2543200	3143400	4175800	5474600

المصدر : تقرير خاص بوزارة المالية للسنوات 1997إلى 2004 ، تقرير صندوق النقد الدولي للسنوات 2005 إلى 2009.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور هيكل النفقات العامة بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير ابتداءا من سنة 1997 إلى غاية 2009 ، وذلك لإجراء مقارنة بين سنوات ما قبل برامج الإنعاش الاقتصادي وسنوات تطبيق برامج الإنعاش

الاقتصادي ودعم النمو ، يمكن ملاحظة النمو المستمر للنفقات العامة من سنة إلى أخرى وذلك بطبيعة الحال لأسباب ظاهرية كارتفاع معدل التضخم وزيادة عدد السكان ، وكذلك أسباب حقيقية كالأسباب الاقتصادية والأسباب الاجتماعية والإدارية ... الخ. وما يهما في هذا التحليل هو مدى الاهتمام بالاستثمارات العمومية (نفقات التجهيز) كنسبة من النفقات العمومية الإجمالية. يمكن توضيح ذلك ببساطة من خلال دراسة تطور نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات الإجمالية خلال سنوات الدراسة وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (05) : تطور نسبة كل من نفقات التجهيز ونفقات التسيير إلى النفقات الإجمالية

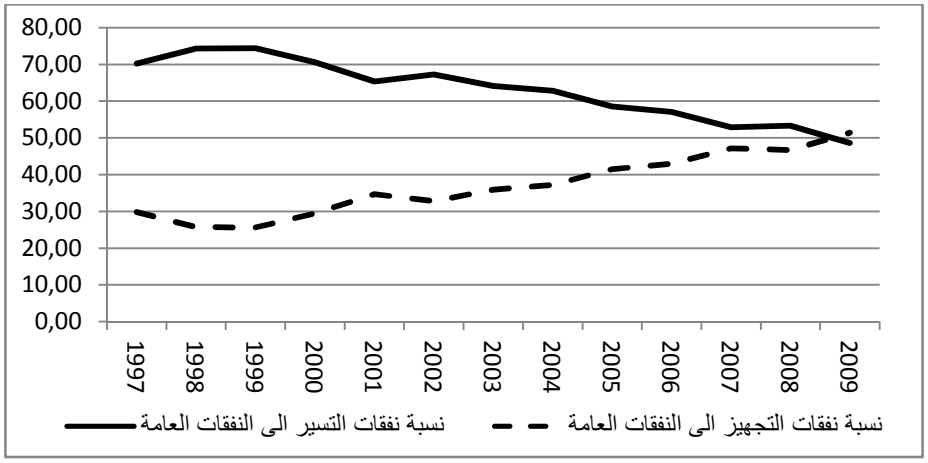

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (04).

نلاحظ من خلال الشكل البياني ارتفاع نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة من سنة إلى أخرى ، حيث لم تكن تمثل في سنة 1999 إلا 25.57% لتصل سنة 2009 إلى 51.39% ، وهذا ما يبن عودة الاهتمام بالاستثمارات العمومية في الجزائر في السنوات الأخيرة ، وبالمقابل انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى النفقات الجمالية من 74.43 سنة 1999 إلى 48.61 سنة 2009. ولقد كان هذا الارتفاع الكبير في نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات الإجمالية نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي.

2 . تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وأثرها على النمو الاقتصادي المستدام

يعد رفع النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية لبرنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي ، باعتبار أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة قبل تطبيق هذه البرامج لم تكن لتسمح بانطلاقة اقتصادية قوية ومستدامة.

ولتحقيق هذا الهدف فقد أعدت الحكومة هذه البرامج وفقا للنظرية الكنزية المتعلقة برفع الطلب الكلي الفعال ، إذ أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال الذي يؤدي بدوره إلى الرفع من معدل النمو الاقتصادي[1].

إن الحديث عن النمو الاقتصادي المستدام يقودنا إلى دراسة معدلات النمو خارج المحروقات ، وذلك لكون نمو قطاع المحروقات خاضع إلى التغيرات العالمية في أسعار البترول وبذلك فهو غير مستقر ولا يمكن الاعتماد عليه في معرفة مدى استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر. يمكن إثبات هذا التحليل من خلال مقارنة تطورات معدل النمو الاقتصادي لقطاع المحروقات ومعدل النمو الاقتصادي لباقي القطاعات من خلال التمثيل البياني التالي :

الشكل رقم (06) : مقارنة تطور معدل نمو إنتاج قطاع المحروقات مع تطور نمو إنتاج باقي القطاعات الاقتصادية

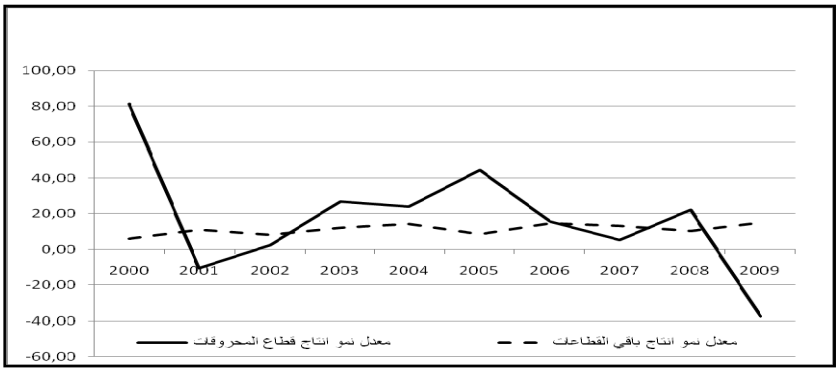

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (03)

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة مدى استقرار معدلات النمو الاقتصادية لإنتاج القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات ، وبمعدلات نمو موجبة ومقبولة ، أما معدل نمو إنتاج قطاع المحروقات فهو متذبذب صعودا ونزولا وفي بعض السنوات سالب وهذا نتيجة انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية. ولإعطاء تحليل أكثر دقة على تطور معدلات النمو الاقتصادية القطاعية نقوم بحساب معدلات النمو لكل قطاع اعتمادا على الجدول السابق رقم (02) ، وذلك لمعرفة أي القطاعات الاقتصادية كانت لها استجابة أكبر للبرامج الإنفاقية

(1) مصالح رئاسة الحكومة ، حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي» 2001 ـ 2004 ، من موقع :
. - www.cg.gov.dz/psre/bilan psre.html

المعتمدة من طرف الدولة ابتداء من سنة 2001.

الجدول رقم (05) : تطور معدلات النمو الاقتصادي حسب القطاعات (2000 . 2009)

القطاعات / السنوات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
1999					
2000	3,75-	7,53	81,42	7,66	9,40
2001	19,05	8,42	10,67-	9,75	9,39
2002	1,24	7,08	2,29	15,42	8,94
2003	22,24	2,17	26,82	8,40	12,85
2004	13,82	,5612	23,84	14,38	15,00
2005	10,66-	7,75	44,53	10,19	16,56
2006	23,65	7,46	15,79	20,70	11,80
2007	9,81	6,75	5,33	20,10	13,84
2008	1,07	8,27	22,21	18,73	11,06
2009	30,15	10,31	37,79-	14,95	11,06

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (02)

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة بان معدلات النمو لقطاع المحروقات متذبذبة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى ، ففي بعض السنوات تكون مرتفعة جدا كسنة 2000 وسنة 2005 وفي سنوات أخرى تكون سالبة كسنوات 2001 و2009 وذلك لانخفاض الطلب على المحروقات وبالتالي انخفاض أسعارها في السوق الدولية ، وكما قلنا سابقا لانعتمد على قطاع المحروقات في تقييمنا للنمو الاقتصادي واستدامته لكون هذا القطاع يتأثر بعوامل خارجة عن السياسات الاقتصادية للدولة وإنما يتأثر بالعرض والطلب الدوليين على المحروقات.

أما فيما يخص قطاع الفلاحة فرغم الغلاف المالي الضخم المخصص لهذا القطاع سواء في برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث خصص له مبلغ 55.9 مليار دج[1] ، وفي برنامج دعم النمو الاقتصادي خصص له مبلغ 300 مليار دج[2]. إلا أن معدلات النمو السنوية لهذا القطاع رغم ارتفاعها في بعض السنوات فإنها غير

(1) رئاسة الحكومة ، وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي« 2001 ـ 2004 »متحصل عليها من موقع : www.cg.gov.dz/dossier/plan ـ relance.htm

(2)www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texte reference / texte Essentiels /progBilan/ progcroissance.pdf consulter le 09/02/2010.

مستقرة ومستدامة حيث ترتفع في سنوات وتنخفض في سنوات أخرى لتصبح سالبة في سنة 2005 وذلك نتيجة الظروف المناخية غير الملائمة لقلة الأمطار في تلك السنة ، أما في سنة 2009 فإن معدل نمو الإنتاج الفلاحي ارتفع ليصل إلى أكثر من 30% وذلك بفعل قطاع الحبوب الذي وصل حجم إنتاجه إلى 61.2 مليون قنطار. وما يمكن استنتاجه من تحليلنا لمعدلات النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي انه رغم الغلاف المالي الكبير المخصص من البرامج الاستثمارية العامة إلا أن إنتاج هذا القطاع لايزال تقليديا (عدم اعتماده على التكنولوجيا الحديثة في مجال الفلاحة كالآلات المتطورة ومختلف الأسمدة وكذا عمليات التهجين في المنتجات الفلاحية لتحسين السلالات) حيث يتأثر بالظروف المناخية من أمطار وقحط.

بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات فنلاحظ أن معدلات نموها متذبذبة ولكن تبقى موجبة ومتقاربة نوعا ما حيث تتراوح ما بين 7% إلى 12% ولقد تم تحقيق هذه المعدلات عن طريق القطاع الخاص ، أما القطاع الصناعي العام فلقد كانت معدلات نموه سالبة[1] في اغلب السنوات حيث بلغ مثلا في سنة 2005 ـ 4.5 % وفي سنة 2006 ـ 2.2 % أما في سنة 2007 بلغ معدل النمو ـ 3.9 %. يظهر مما سبق بأن القطاع الصناعي يبقى ضعيفا ودون المستوى رغم الفرص التي تتيحها السوق المحلية خاصة مع البرنامج التكميلي لدعم النمو ، إذ أن ازدياد الطلب في إطار برامجه ومشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء في شقه العام أو الخاص مما أدى إلى ازدياد حجم الواردات من المواد المصنعة ونصف المصنعة والتجهيزات الصناعية.

وبخصوص قطاع الخدمات فنلاحظ أن نموه موجب وبمعدلات مستقرة من سنة إلى سنة أخرى حيث كانت مابين 9 % إلى 16% ، ويمثل هذا القطاع أكبر مساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من بين القطاعات خارج المحروقات ، ويعتبر من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات إلى جانب قطاع البناء والأشغال العمومية ، حيث بلغ نمو ناتج الإدارات العامة 5.2 % ،76. % خارج الإدارات العامة ، وذلك يعتبر من نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان من أهدافه تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وكذا تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص من خلال سعيه إلى

(1) banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p 190, consulter le 04/02/2010. (www.bankofalgeria.dz/rapport-htm)

تطوير قطاعي النقل والاتصالات.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية فهو القطاع الأكثر استجابة إلى برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ، وذلك لكون هذا القطاع يتأثر مباشرة بهذه الاستثمارات ويعتبر أهم قطاع مساهم في النمو الاقتصادي عموما والنمو الاقتصادي خارج المحروقات خصوصا ، حيث بلغ متوسط النمو في هذا القطاع بين سنتي (2001 ،2009) 14.7% وهو معدل مرتفع جدا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع سواء في شكل برامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برامج السكن المسجلة في إطار البرنامجين الأول والثاني.

3 . رؤية مستقبلية للنمو الاقتصادي المستديم في الجزائر عن طريق الاستثمار العمومي.

إن تتبع السياسة المالية في الجزائر عامة والسياسة الانفاقية خاصة منذ بداية اتفاقيات الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي ، يقودنا إلى تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين مرحلة أولى وتتمثل في السياسة المالية التقشفية والتي كانت كشرط أساسي من طرف صندوق النقد الدولي ، والتي كانت لها آثارا ايجابية في الجانب الاقتصاد الكلي كتخفيض معدلات التضخم والسيطرة على حجم المديونية وتوازن الميزان التجاري ، ولكن بالمقابل كانت لها آثارا سلبية وخاصة من الناحية الاجتماعية كارتفاع معدلات البطالة وكذا حدوث انكماش في معدلات النمو الاقتصادي. ومع الوفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 دخلت الجزائر في مرحلة ثانية للسياسة المالية حيث أصبحت تعتمد على سياسة مالية توسعية وخاصة في جانب الإنفاق الاستثماري العمومي كما رأينا سابقا ، وبالتالي أصبحت إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تعتمد علي المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة المتمثلة في برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته. وكما رأينا فلقد كان لهذه البرامج الاستثمارية أثاراً على النمو الاقتصادي وخاصة في بعض القطاعات كقطاع البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات ، ولكن هذه القطاعات غير كافية باعتبارها قطاعات خاضعة لحجم النفقات العمومية المخصصة لها. أما القطاع الزراعي كما رأينا فمعدلات نموه تبقى متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض حسب الظروف المناخية لكل سنة.

من خلال النتائج السابقة نلاحظ عدم إمكانية الاستمرار في النمو الاقتصادي وفق المعطيات والسياسات السابقة إلا إذا بقي حجم الإنفاق العمومي بنفس القيم السابقة ، وهذا لايتم إلا إذا بقيت أسعار البترول مرتفعة وكما نعلم فإن أسعار البترول تخضع للسوق الدولية وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي متذبذب وغير مستدام. ونلاحظ بأن التركيز على الاستثمار في البنية التحتية والأشغال العامة وكذا تشجيع القطاعات المنتجة حققت معدلات نمو موجبة ولكن استدامتها ليست أكيدة ، وبالتالي لبناء إستراتيجية مستديمة للنمو الاقتصادي يجب التركيز على الإنسان كمصدر للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاستفادة من الطاقة الفكرية والإبداعية غير المحدودة للإنسان ، ويتطلب ذلك تدخل حكومي بالتركيز على الاستثمار بفعالية في رأس المال البشري من استثمار في الصحة والتعليم والبحث والتطوير وتشجيع الاستحداث من جهة وإصلاح دور الحكومة نحو حماية الملكية الفكرية وتحسين التشريعات والحفاظ على الاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية ومكافحة الفساد وحماية سيادة القانون من جهة أخرى.

وعليه يمكن التمييز بين النمو الاقتصادي في الأجل القصير والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، فالأول يمكن إطلاقه من خلال إستراتيجية استثمارية سواء على مستوى القطاع العام كتهيئة البنية التحتية وتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص ، أو على مستوى القطاع الخاص من خلال السياسات المالية المدعمة للقطاع الخاص كالإعانات المباشرة المقدمة للقطاع الخاص أو التحفيز والإعفاء الضريبي ، وهذا ما ركزت عليه الجزائر في برامجها التنموية سواء الأول أو الثاني. أما النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وهو النمو المستديم فالوصول إليه يتطلب مؤسسات ذات كفاءة عالية وهذا يحتاج إلى سياسات تشجيع البحث والتعليم والتطوير وتحفيز المبدعين والمبادرين وتعزيز ثقافة الثقة والارتقاء بعمل الجهاز الحكومي واحترام الملكية الفكرية وسيادة القانون والتطوير الإداري والمشاركة الحقيقية بين مختلف الفئات.

خاتمة

من خلال دراستنا لتأثير الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي ومدى المحافظة على استدامته ، وجدنا بأن النظريات الاقتصادية التقليدية ركزت في تحليلها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي على رأس المال والعمل والتقدم التكنولوجي ، أما النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي فتعددت الدراسات بالنسبة للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي ، ومن أهم الدراسات دراسة (Barro 1990)

الـذي أكـد علـى وجـود علاقـة وطيـدة بـين سياسـة الإنفـاق الاسـتثماري والنمـو الاقتصـادي سـواء بطريقـة مباشـرة كإنتاجيـة الإنفـاق الاسـتثماري أو بطريقـة غـير مباشرة من خلال تهيئـة البيئـة المناسـبة للاسـتثمار الخـاص. وعنـد دراسـتنا لحالـة الجزائر وجدنا بأن النمو الاقتصادي يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقـات وذلـك للارتباط الوثيق بين تغـيرات النمـو الاقتصـادي الكلـي وتغـيرات نمـو إنتـاج قطـاع المحروقات ، وهذا ما جعل النمو الاقتصادي غير مستقر ويتذبذب صـعودا ونـزولا حسب تغيرات أسعار البترول. أما فيمـا يخـص دور الاسـتثمار العمـومي في حفـز النمو الاقتصادي والحفـاظ علـى اسـتدامته فقـد كـان لبرنـامج الإنعـاش الاقتصـادي وبرنامج دعم النمو الأثر المباشر على النمو الاقتصادي في الأجـل القصـير ، حيـث كان الأثر واضحا على قطاع الأشغال العموميـة حيـث بلـغ متوسـط النمـو في هـذا القطاع بين سـنتي (2001 و2009) 14.7% وكـذلك قطـاع الخـدمات الـذي كانـت معـدلات نمـوه موجبـة ومحصـورة بـين 9 % إلى 16% ، أمـا القطـاع الصـناعي والقطـاع الفلاحـي فيبقيـان دون المسـتوى المطلـوب وذلـك رغـم المخصصـات الضـخمة لهـذين القطـاعين سـواء في البرنـامج الأول أو الثـاني. وكنتيجـة للتحليـل السابق لايمكن الاستمرار في معدلات النمو السابقة والحفاظ على اسـتدامتها إلا إذا تم التركيز عل الاستثمار في الإنسان كمصدر للنمو الاقتصـادي والتنميـة المسـتدامة والاستفادة من الطاقة الفكرية والإبداعية غير المحـدودة لـه ، ويتطلـب ذلـك تـدخل حكومي بالتركيز على الاستثمار بفعاليـة في رأس المـال البشـري مـن اسـتثمار في الصحة والتعليم والبحـث والتطـوير وإصـلاح دور الحكومـة نحـو حمايـة الملكيـة الفكريـة وتحسـين التشـريعات والحفـاظ علـى الاسـتقرار في السياسـة الاقتصـادية الكلية ومكافحة الفساد وحماية سيادة القانون.

المراجع :

باللغة العربية :

1 ـ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003.

2 ـ محمد عزيز ، محمد عبد الجليل أبو سنينة ، مبادئ الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، جامعة قار يونس ، ليبيا ، 2002.

3 ـ كلاوس روزه ، ترجمة عدنان عباس علي ، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي ، منشورات جامعة قار يونس ، تونس ، الطبعة الأولى ، 1990.

4 ـ سهير أبو العينين ، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167 ، معهد التخطيط القومي ، جمهورية مصر العربية ، يوليو 2003.

5 ـ البشير عبد الكريم ، محددات البطالة ، دراسة اقتصادية قياسية (حالة الجزائر) ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة« الاقتصاد والإحصاء التطبيقي » ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، الجزائر ، جوان 2003.

6 ـ إبراهيم منصوري ، مداخلة بعنوان « مفعول السياسة المالية على النمو الاقتصادي : مقارنة بين المغرب وتونس ومصر » ، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فندق الأوراسي ، الجزائر ، أيام 14 ـ 15 نوفمبر 2005.

7 ـ مصالح رئاسة الحكومة ، حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي « 2001 ـ 2004 » ، من موقع : www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.html.

8 ـ رئاسة الحكومة ، وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي « 2001 ـ 2004 » متحصل عليها من موقع : www.cg.gov.dz/dossier/plan - relance.htm

باللغة الفرنسية :

9 - Belmokadem Mustapha, efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen , Algérie, 1994.

10 - Todaro & Smith "Economic Development 8th edition" p85, Addison Wesley 2003.

11- www . premier minister . gov . dz / arabe / media / pdf / textereference / texte Essentiels / progBilan/ progcroissance.pdf consulter le 09/02/2010.

12 - banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, consulterle04/02/2010. (www.bankofalgeria.dz/rapport_htm).